معـركة التدويل للقضية الجزائرية بين الحكومة المؤقتة الجزائرية ونظيرتـها الفـرنسية (١٩٥٦م ـ ١٩٦٢م)

د. يوسف قاسمي *

* أستاذ التاريخ المساعد، جامعة قالمة ـ الجزائر.

ملخص:

مثلت الثورة الجزائرية نقطة انعطاف تاريخي في حياة الشعب الجزائرية خاصة والأمة العربية عامة، إلى جانب باقي شعوب العالم المكافحة في سبيل حريتها وسيادة أوطانها. تعود أسباب ذلك إلى مجموع المبادئ والقيم الإنسانية التحررية التي حملتها؛ مما جعلها مثالا حيا في تغذية القيم الفكرية والسياسية العالمية، وإثراء التراث الإنساني... وقد مكنها ذلك من أن تحظى بالتقدير والإجلال على غرار باقي الثورات العالمية الكبرى. ومما شد انتباه المراقبين والمحللين في هذه الثورة - إلى جانب ملحمة البطولة والتضحية- فصول المعركة الدبلوماسية التي قادتها الحكومة المؤقتة الجزائرية ضد نظيرتها الفرنسية العتيدة، ثم قدرتها على الخروج بمكاسب ضمنت لها تحقيق أهدافها؛ ممثلة أساسا في ضمان الاعتراف الفرنسي بحقوق الشعب الجزائري في تحقيق مصيره بحرية ثم الاستقلال. في هذه الورقة متابعة لفصول هذه المعركة، جذورها، ومراحلها، ونتائجها وكذا مكاسبها...

Abstract:

The Algerian revolution represented a turning point in the life of the Algerian people particularly and the Arab nations generally in addition to all other world nations seeking their countries freedom and authority.

This is due to the principles and liberation human values that it contained which made it stand as a living example in enriching the international intellectual and political values and the human cultural heritage. All this made the Algerian revolution gain appreciation and respect similar to the other great international revolutions. Furthermore, what interested observers and analysts in this revolution, in addition to its being an epic of heroism and sacrifice, is the political straggle, that the Algerian temporary government led against its French counterpart and its ability to obtain gains from this battle. This guaranteed the realization of its objectives represented in getting the French acknowledgement of the rights of the Algerian people in the realization of their freedom and political independence. This paper tries to follow the chapters of this battle its roots, stages, results and gains.

مقـدمـة:

لقد مثلت ثورة أول نوفمبر. تشرين الثاني١٩٥٤م نقطة انعطاف نوعي في نضال الشعب الجزائري، من أجل استعادة حريته واستقلاله المصادرين. و كانت هذه الثورة مثالاً حياً ونموذجاً فريداً من حيث تنوع قيمها وأبعادها التحررية، وثراء مضمونها الفكري والسياسي... الأمر الذي جعلها محط الأنظار والإعجاب، ومثال الاقتداء والتأسي لكثير من شعوب العالم وأحراره وشرفائه. ولعل أهم جانب شد اهتمام المراقبين، والباحثين، والمحللين – إلى جانب معركة البطولة والتضحية وروح الاستشهاد – تلك المعركة الدبلوماسية الضروس التي خاضتها جبهة التحرير الوطني عبر هيئاتها القيادية السياسية والدبلوماسية؛ ممثلة بشكل خاص في الحكومة الجزائرية المؤقتة ضد الحكومة الفرنسية ودبلوماسيتها العتيدة – صاحبة السطوة والقدم الراسخ في العلاقات الدولية– ومن الأدوات المستعملة في إدارة الصراع، على سبيل المثال لا الحصر: الحرب النفسية و الاستخباراتية، والدعاية الإعلامية، والصراع الفكري والحضاري... وغيرها.

وعلى الرغم من اختلال ميزان القوة وعدم التكافؤ بين الطرفين؛ عدة وعتادا وحلفاء، فإن الأصالة الثورية التي استندت عليها الدبلوماسية الجزائرية، والالتفاف الجماهيري، وسلسلة الانتصارات العسكرية في الميدان، ناهيك عن الأخلاقية العالية وعدالة القضية وإنسانيتها، فضلا عن دعم الأشقاء العرب، وتعاطف الأصدقاء والشرفاء... كل هذه العوامل والمحفزات؛ أهلت دبلوماسية الحكومة الجزائرية المؤقتة لأن تكسب الرهان، وتحقق الانتصار ضد أعتى قوة غاشمة عرفها التاريخ الاستعماري الحديث والمعاصر !!؟

في هذه الورقة سيتركز الحديث والبحث على رصد مراحل نشأة دبلوماسية الثورة وتطورها، وبيان أهم الخطوات والمراحل التي قطعتها في سبيل تدويل القضية الجزائرية، من خلال متابعة تاريخية علمية، وتحليل موضوعي، لفصول هذه المنازلة السياسية ـ الدبلوماسية بين الطرفين في الفترة بين (١٩٥٦–١٩٦٢) م. معتمدا المنهج التاريخي التحليلي في المعالجة. فما أهم نقاط القوة التي أهلت الحكومة المؤقتة الجزائرية لافتكاك الاعتراف الفرنسي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره؟ وكيف أدارت معركة التدويل والمفاوضات الأخيرة باقتدار؛ لصالح إقرار الاستقلال الوطني، وضمان سيادة كامل الأرض، ووحدة الشعب؟..

وقد قسمنا الدراسة إلى أربعة مباحث جاءت على النحو الاتي:

١- ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة وأهميتها.

٢- مراحل العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة...

٣- دبلوماسية الحكومة المؤقتة... وتدويل القضية الجزائرية.

٤ - معركة المفاوضات... والاستقلال (١٩٦٠-١٩٦٢) م

آمل أن يجد دارسو التاريخ، والمهتمين بالثورة التحريرية الجزائرية، وكذا المكافحين في سبيل حقوقهم وحريتهم في الوطن العربي وخارجه... في هذه الدراسة المتواضعة ما يساعدهم على فهم طبيعة هذه المعركة، ووسائل الصراع وأطرافه الخفية؛ الحائلة دون نهضة الأمة، وحقها المشروع في الحرية والرقي والازدهار... ماضيا وحاضرا.

المبحث الأول:

تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (١٩ سبتمبر- أيلول ١٩٥٨م)

١- ظروف النشأة:

إن من الأحداث المهمة في تاريخ الثورة الجزائرية انعقاد مؤتمر الصومام يوم ٢٠ آب - أغسطس ١٩٥٦م؛ ذلك اليوم الذي شهد قبل سنة خلت الهجومات الكاسحة التي شنها جيش التحرير الوطني على معظم مدن و قرى الشمال القسنطيني في المنطقة الثانية، بقيادة البطل الشهيد زيغود يوسف، وكان قادة الثورة الذين فجروا الفاتح من نوفمبر١٩٥٤م قد اتفقوا على اللقاء في أول فرصة سانحة لدراسة انطلاقة الثورة وتقويم نتائجها، والتخطيط لما يأتي من المراحل القادمة..، ولم تتحقق لهم هذه الأمنية في عام ١٩٥٥م؛ نظرا للظروف الصعبة التي واجهتها الثورة في الميدان، لكن العام الموالي كان مناسبا.[١]

في سياق المتابعة لمؤتمر الصومام ١٩٥٦م والتطرق لنتائجه وأثرها على السياسة التي اتبعتها جبهة التحرير الوطني في قيادة الثورة التحريرية... يطرح التساؤل الذي يتبادر إلى الأذهان وهو: هل كانت نتائج مؤتمر الصومام ١٩٥٦م بداية التأسيس للحكومة الجزائرية المؤقتة ؟ من المؤكد أن المؤتمر المذكور أنشأ المجلس الوطني للثورة الجزائرية؛ الذي حدد التوجهات الكبرى للثورة وآفاقها، كما أرسى قاعدة المؤسسات الوطنية التنفيذية ولواحقها المؤطرة للثورة، والمهيأة لتسيير البلد في ظل دولة الاستقلال القادمة، كما أنشأ

لجنة سميت: لجنة التنسيق والتنفيذ.(*)، بذلك بدا المؤتمر الهيئة الوحيدة القادرة على إقرار وقف إطلاق النار. وقد أنيطت بلجنة التنسيق والتنفيذ مهمة تنسيق العمل و تنفيذ قرارات المجلس الوطني للثورة، إلى جانب التزام قادة الولايات كمسئولين أمامها، وهي بدورها مسؤولة أمام المجلس الوطني المذكور.(٢)

لقد ظلت فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية تراود النفوس وتختمر في الأذهان منذ العام ١٩٥٦م؛ وفي سنة ١٩٥٧م طرحت القضية للنقاش بصورة جدية، فاتخذ المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ٢٧ من شهر آب ـ أغسطس ١٩٥٧م، قراراً فوض بموجبه للجنة التنسيق والتنفيذ تأليف حكومة جزائرية مؤقتة.(٣) مؤكدا بأن كون الدولة الجزائرية في حالة حرب لا يغير من وجهة نظر القانون الدولي شيئاً في وجودها الرسمي كدولة، إلى جانب استناده في ذلك إلى أن المستعمرات تتمتع طبقا لميثاق الأمم المتحدة بمركز خاص، و ليست جزءا من الميتروبول.(* *) على اعتبار أن حروب تصفية الاستعمار هي بمثابة حروب دولية. ولذا فانه وطبقا لكل ذلك تعتبر الجزائر قد أعيدت إلى الوجود بموجب التصريح الذي أصدرته لجنة التنسيق والتنفيذ بتلقيها تفويضا للسلطات من المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ١٩ سبتمبر ـ أيلول ١٩٥٨م؛ وقد تضمن هذا الأخير الإعلان عن عودة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمزاولة مهماتها الوطنية.(٤)

فهل كانت هذه هي الانطلاقة والبداية الفعلية لإنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية ؟ أم أن هناك دوافع وخلفيات أخرى ساعدت على ظهورها ؟ وما ملابسات نشأة هذه الحكومة ؟ وما الأدوار التي اضطلعت بها ؟

في منتصف عام ١٩٥٨م، كان الوضع العام للثورة مصدر قلق متزايد لقيادات الجبهة؛ بفعل مستجدات كثيرة على الساحة: قيادات عاجزة عن اتخاذ المبادرات اللازمة، وبحث حلول ناجعة للمشكلات المطروحة، وقدرة الجيش الفرنسي على التكيف مع حرب العصابات، والزج بوحدات أكثر فعالية لمقاومة جيش التحرير الوطني... الأمر الذي جعل كريم بلقا سم – رئيس الدائرة الحربية بالثورة – يغير من موقفه، معترفاً بخطورة الوضع. في الفترة نفسها شهدت الساحة الفرنسية أحداثا مهمة للغاية: توجت بعودة الجنرال شارل ديغول إلى الحكم وتسلمه السلطة في ٠١ جوان ـ يونيو١٩٥٨ م... هذه الأوضاع والمستجدات دفعت قيادة الثورة إلى اتخاذ مبادرة جديدة لتحرير العمل الثوري من المأزق الذي آل إليه، وبات من اللازم على الجبهة، وكذا لجنة التنسيق والتنفيذ؛ أن يضعا كل ذلك في الاعتبار لتحديد مهماتهما وتوجهاتهما المستقبلية.(٥)

٢ ـ من لجنة التنسيق والتنفيذ... إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة

تورد المصادر التاريخية أنه في المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الذي انعقد في آب ـ أغسطس ١٩٥٧م اتخذ قرار يقضي برفع عدد أعضاء المجلس من ٣٤ إلى ٥٤ عضوا، وعدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من ٥ إلى ١٤– منهم فرحات عباس كعضو أساسي، وبوضياف، وأحمد بن بله، ورابح بيطاط، وحسين آيت أحمد كأعضاء شرفيين.هذه اللجنة أنشئت بتفويض من مجلس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ ١٩ سبتمبر– أيلول ١٩٥٨م برئاسة فرحات عباس. وفي اجتماعها بالتاريخ نفسه، أعلنت لجنة التنسيق و التنفيذ– التي تمثل السلطة التنفيذية للثورة– تنفيذ قرار الهيئة التشريعية « المجلس الوطني للثورة الجزائرية. « وذكر في ضبط الجلسة المذكورة أن الحضور هم السادة: فرحات عباس، والأخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف، ومحمود الشريف، وكريم بلقا سم، ومحمد الأمين دباغين، وعبد الحميد مهري، و عمر أعمران... وغيرهم.[٦]

أما المسالة المطروحة في الاجتماع فهي تأسيس حكومة جزائرية... و بعد مناقشة وفحص للموقف السياسي والعسكري، وتحليل معمق لتطورات الساحة السياسة الفرنسية، وكذا استعراض للظرف الدولي المرافق... قررت اللجنة بالإجماع الإعلان في أقصر مهلة ممكنة عن قيام حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.(٦مكرر) كما ضم التقرير بنوداً عدة تعتبر تشكيل الحكومة المؤقتة هو بموقع الاستكمال لمؤسسات الثورة،وإعادة بناء للدولة الجزائرية الحديثة. بذلك جاء الإعلان عن تأسيسها ليضع حدا لما تدعيه الحكومة الفرنسية –في مناسبات عدة– من أنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا رسميا تفاوضه؛ لإيجاد حل للقضية الجزائرية.[٧]

فكان يوم ١٩ سبتمبر ـ أيلول ١٩٥٨م؛ هو يوم الإعلان الرسمي عن ميلاد الحكومة المؤقتة؛ حيث اجتمع رجال الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحف الأجنبية بقاعة في عمارة بشارع مديرية التحرير بالقاهرة، بحضور سفير جمهورية العراق الشقيقة الأستاذ رفيق السامرائي، ليتلو فرحات عباس قرار التأليف باللغة الفرنسية، ثم يأخذ بعده الكلمة أحمد توفيق المدني مُعرِّبا القرار للحاضرين. ثم أذيع بأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعترف بهذه الحكومة الوليدة. كما قدم السفير العراقي السامرائي بيانا قرئ على مسامع الحاضرين؛ تضمن اعترافا من جمهورية العراق بالحكومة الجزائرية، تلاه مباشرة اعتراف سفير ليبيا بالحكومة رسميا، ثم سفير دولة باكستان... هكذا، فبين الساعة الواحدة وخمس دقائق والساعة الواحدة وعشر دقائق، اعترفت خمس دول بالجمهورية الجزائرية وحكومتها المؤقتة، وفي حدود الساعة السادسة مساء جاء اعتراف دولة اليمن الشقيق بها أيضا.[٨]

في اليوم نفسه صدر أول تصريح لرئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس محددا ظروف نشأتها وجاءت هذه الحكومة –بحسبه– تنفيذا لقرارات المجلس الوطني، وانجازا للأهداف المسطرة من قبله. وقد عرفت الثورة الجزائرية منذ عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢م ثلاث تشكيلات حكومية.[٩] وفي المذكرة التي وزعت على العديد من الدول؛ المتضمنة الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة جاء ما يأتي: «إن الدولة والحكومة الجزائرية اللتان يشرفنا طلب الاعتراف بهما، لا تشكلان كيانات قانونية جديدة، ولكنهما مؤسستان قديمتان بعثتا من جديد، فلا يتعلق الأمر بالاعتراف بدولة جديدة وإنما بتكريس الإحياء الشرعي للدولة سابقة الوجود.»[١٠]

وهكذا كان يوم تأسيسها مصادفا لليوم ١٤١٦ من عمر الثورة التحريرية، وقد ورد بيان تشكيلها كالآتي: بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الشعب الجزائري، نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة إلى لجنة التنسيق و التنفيذ – لائحة ٢٨ أوت ١٩٥٧– فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. [١١]

من خلال ما سبق عرضه بخصوص ظروف وملابسات نشأة الحكومة الجزائرية المؤقتة، والتأكيد على كونها جاءت في سياق استكمال سياسات جبهة التحرير الوطني، وسعيا من قيادتها لتوفير أسباب نجاح مشروعها التحريري... فإننا نقف أمام تساؤل موضوعي يدور حول موقف السلطات الفرنسية الاستعمارية: هل ستحافظ على سياستها السابقة في مواجهة الثورة وحصارها، أم أنها ستتجه إلى أسلوب آخر لمواجهة «المولود الجديد»، وهو الحكومة المؤقتة ؟ ثم كيف ستضطلع هذه الحكومة بدورها الدبلوماسي في معركة التدويل للقضية الجزائرية بالخارج ؟... تلك أسئلة وأخرى ستكون محور إشكالية المبحث الآتي.

المبحث الثاني: النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة...

في أول تصريح أدلت به الحكومة المؤقتة في القاهرة في ٢٦ سبتمبر- أيلول١٩٥٨م، كانت قد حرصت على التوضيح أنه: «بمجرد تحرير الوطن، فان الكلمة ستعود إلى الشعب، فإليه وإليه وحده يعود حق صياغة وتشكيل الأوضاع النهائية لدولة الجزائر.» كما نقرأ في تصريحها الصادر في ٢٨ من الشهر نفسه؛ حيث قبلت عرض «تقرير المصير» الذي أعلنه الجنرال ديغول. وجاء فيه: «إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي المؤتمنة والضامنة لحقوق الشعب الجزائري، إلى أن يعرب عن رأيه بحرية.» [١٢]

وتعتبر كلاً من جبهة التحرير الوطني والمجلس الوطني للثورة الجزائرية بمثابة مؤسسات حرب خاصة؛ حرب تحرير ضد الاستعمار. في الوقت نفسه فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ليست بالضبط حزباً وبرلماناً وحكومة من النمط التقليدي، إنما هي مؤسسات حرب؛ بل هي على الأخص حرب استيلاء ثوري على الحكم من قبل الشعب واسترجاع لشرعيته المغتصبة.(١٣) ومن المعروف أن جبهة التحرير الوطني ناضلت منذ تأسيسها بهدف إقرار مجتمع حر في الجزائر – في سبيل أن يستقر على أرض الجزائر– قائم على الديمقراطية السياسية والاجتماعية، ومازالت تناضل لتضمن للشعب الجزائري استغلال ثروات بلاده وإدارتها، والتمتع بها كشعب صاحب سلطة وسيادة.(١٤)

أما بالنسبة لفرنسا الاستعمارية فان حكوماتها المتعاقبة في باريس منذ ١٩٥٤ م لم تبد الرغبة الجدية، كما لم تحاول أبدا مباشرة مفاوضات حقيقية للوصول إلى حل عادل للمشكلة الجزائرية. إلى أن جاء الجنرال ديغول إلى السلطة مطلع صيف عام ١٩٥٨ م؛ ليلجأ – تكتيكا في البداية – إلى هذه الصيغة ويعمل على تفعيلها لاحقا... جنباً إلى جنب مع مشاريعه السياسية والعسكرية الأخرى، الرامية إلى القضاء على الثورة واختراق صفها لحسم المعركة لصالحة؛ في إطار ما عرف بالمشاريع الديغولية للقضاء على الثورة.)* * *

ويذكر الجنرال ديغول في مذكراته أن زعماء جبهة التحرير الوطني كانوا مستعدين مبدئيا للدخول في مفاوضات ولكنهم لا يباشرونها، لأنهم منغمسون في جو يسوده عدم الثقة والمزايدات والانقسامات... في المقابل لا يستطيع مؤيدو فكرة «الجزائر فرنسية» أن يفرضوا إبقاء الحالة الراهنة.(١٥) من جانب آخر فقد قدم وفد جبهة التحرير الوطني في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقد في شهر سبتمبر- أيلول ١٩٥٨م بيانا تناولوا فيه تطورات القضية الجزائرية من جميع النواحي. جاء ذلك على اثر الأحداث المتوالية لتكون الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس؛ هذه الأخيرة أعلنت استعدادها لفتح مفاوضات مع فرنسا من أجل وضع حد للحرب، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري. أمام هذه التطورات عرضت القضية الجزائرية للمرة الرابعة على هيئة الأمم المتحدة، حيث قدم السيد محمد يزيد – وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة ومندوبها في هيئة الأمم المتحدة – مذكرة إلى السكرتير العام للهيئة؛ مذكراً إياه بأن فرنسا لم تلب أية لائحة خاصة بالتفاوض، لأجل ذلك فهي ترى ضرورة تدخل الهيئة لحل الأزمة بين الجزائر وفرنسا.(١٦)

بذلك أستطاع الوفد الجزائري في الأمم المتحدة خلال دورتها الثالثة عشرة أن يحقق الأهداف التي كانت قد رسمتها الحكومة المؤقتة؛ والتي من بينها الاعتراف بالحكومة المؤقتة ولو ضمنيا في المؤسسات الدولية، وكذا الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير

مصيره، ثم وجوب التفاوض بين الطرفين. كما صوتت الجمعية العامة بأغلبية الثلثين لصالح حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وأوصت بالتفاوض من أجل السلام... بهذا وجدت فرنسا نفسها في وضع دبلوماسي حرج؛ بسبب المعارضة التي لقتها سياستها في الجزائر من قبل أثنين و خمسين دولة، بينما لم يصوت لصالح موقفها سوى ثمانية عشر دولة ساندتها في سياستها الاستعمارية.(١٧) وقد مثل ذلك – في نظرنا – انتصارا سياسيا ودبلوماسيا للثورة وللجبهة ممثلتين بالحكومة المؤقتة الجزائرية.

تواصلت بعد ذلك الاستعدادات السياسية والعسكرية في الداخل لإسناد معركة التفاوض ضد العدو على الطاولة بالخارج؛ عبر تعزيز مبدأ المقاومة قولاً وعملاً وتسعير معركة الداخل؛ كسند يعضد فرص التفاوض من موقع القوة لا الضعف والاستجداء. ونظرا لانشغال الحكومة المؤقتة الجزائرية بواقع العمل العسكري والكفاح المسلح بالداخل، فقد اتخذت قرارا يقضي بتعيين وزارة لشؤون التسليح والعلاقات العامة، من أبرز وظائفها ومهماتها: تموين الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة اللازمة لضمان نجاح هجوماتها العسكرية... كما عينت إدارة للمخابرات والاتصالات السلكية، لتتيح الفرصة للحكومة المؤقتة لأن تكون على اتصال دائم بجيش التحرير الوطني، حيثما كان في أرض الوطن، وفي مساحة معركة الميدان المتواصلة.

عززت الحكومة المؤقتة من زمام مبادراتها؛ بتقوية وتوسيع عمل جيش التحرير وتنشيط عملياته الميدانية في الجزائر، ثم نقلها داخل الأرض الفرنسية نفسها؛ أي في قلب الميتروبول(فرنسا) بباريس. فماذا إذن عن دور الحكومة المؤقتة وعملها في سبيل تدويل القضية الجزائرية ؟

دبلوماسية الحكومة المؤقتة... و تدويل للقضية الجزائرية

يمكننا أن نعتبر مؤتمر باندونغ أبريل ـ نيسان ١٩٥٥م هو بمثابة شهادة ميلاد دبلوماسية جبهة التحرير الوطني؛ بالفعل فقد سجلت الجبهة –بحضورها المؤتمر– أول انتصار دولي لها، حيث قبلت كملاحظ ضمن وفد مشترك يضم البلدان المغاربية الثلاث. وكان اتصالها مع ٢٩ بلدا أفرو– أسيويا، وإقناعهم بعدالة قضيتها كفيلا بمساندة القضية الجزائرية، ومنحها دعمها المادي والسياسي. ليتخذ المؤتمرون قرارا تاريخيا بمساندة الجزائر ودعمها في كفاحها التحرري، وقد جاء هذا الدعم عن طريق رسالة موجهة من المؤتمرين إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك؛ موقعة من قبل ممثلي ١٤ بلدا مشاركا. وكانت نتيجة النقاش لصالح القضية الجزائرية، حيث سجلت في جدول أعمال المؤتمر، الأمر الذي دفع الوفد الفرنسي إلى الاحتجاج ثم مغادرة قاعة الجلسات.(١٨)

استمر طرح ومناقشة القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة ست دورات بعد ذلك؛ أي منذ الدورة العاشرة للجمعية العامة عام ١٩٥٥م إلى الدورة السادسة عشر لعام١٩٦٠ م؛ حيث طالبت الدورة الأخيرة من طرفي النزاع ضرورة مباشرة الاتصال والتفاوض، ومن ثم التوصل إلى إقرار يقضي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ضمن إطار الاحترام للوحدة والسيادة الإقليمية للجزائر. بهذا تردد ودوى اسم الجزائر في كل الاجتماعات، والمؤتمرات، والتظاهرات الإقليمية والدولية عبر العالم، وقد كتب الشهيد العربي بن مهيدي بهذا الخصوص قائلا: (... إن الدبلوماسية الجزائرية بدأت من الأخوة الكبيرة والدعم اللامتناهي للشعوب العربية الأسيوية.) [١٩]

أصبحت القضية الجزائرية واحدة من المعضلات الدولية الكبرى، وتعددت مناقشتها في الأمم المتحدة –كما أسلفنا– وزاد حجم التعاطف الدولي لها، في المقابل تم تسجيل تراجع هيبة الدبلوماسية الفرنسية: عسكريا، وسياسيا، وإعلاميا... وقد نظم قادة الثورة زيارات لعدد من دول العالم يطلبون الاعتراف بحكومة الثورة؛ فلم يمض شهر واحد على تشكيلها حتى اعترفت بها أربعة عشرة دولة، واعتبرت الممثل والمفاوض الشرعي الوحيد للشعب الجزائري مع فرنسا وأمام دول العالم الخارجي كلها.[٢٠]

وبدت العلاقات الدبلوماسية بين الحكومة المؤقتة والبلاد الأجنبية، تحمل من الصفات النوعية للثورة الجزائرية الكثير؛ فلقد طلبت دول عدة عقد علاقات دبلوماسية عادية مع الحكومة المؤقتة؛ مما أجبرها – تماشيا مع المتغيرات الدولية التي كانت لصالحها – على إنشاء تمثيل دبلوماسي من نوع خاص قوامه بعثات دائمة، وان كانت هذه التسمية لا تنم عما في هذا التمثيل من أصالة تاريخية وقانونية.[٢١]

لقد رفضت الحكومة المؤقتة تعيين سفراء لها في الخارج قبل تحرير الوطن وإعلان الاستقلال، لتمثيل الدولة الجزائرية؛ بل اكتفت باتخاذ قرار في السادس من فيفري ـ شباط ١٩٦٠م ينص على إنشاء بعثات لها في الخارج. وجاء في المادة الأولى من القرار: (إن تمثيل الجزائر وحكومتها المؤقتة في البلاد الأجنبية يؤمنه وفد دائم واحد، يدعى حسب الظروف الموضعية: «بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة» أو «وفد جبهة التحرير الوطني»»، وتخضع هذه البعثات والوفود لرقابة وزير الشؤون الخارجية، تعتمد البعثات في البلاد التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة، أما وفود جبهة التحرير الوطني، التي تتكلم عنها فيما بعد، فإنها تعمل في البلاد الأخرى بناءً على موافقة حكومتها الصريحة أو الضمنية)[٢٢].

فالنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في المؤتمرات الإفريقية والعربية، والافروـ أسيوية، كان قد ساهم بفعالية في توسع مجال تدخلات المبعوثين الجزائريين في الخارج، للدفاع عن قضية الجزائر التحررية. ولعل من بين هذه المؤتمرات الدولية على سبيل الذكر لا الحصر: [٢٣]

١. مؤتمر أكرا بغانا ٠١ أبريل ـ نيسان ١٩٥٨ م

٢. ـ مؤتمر طنجة « بالمغرب» من ٢٧ الى ٣٠ أبريل ـ نيسان ١٩٥٨م

٣. مؤتمر تونس من ١٧ إلى ٢٠ جوان ـ يونيو ١٩٥٨ م

٤. مؤتمر القاهرة من٢٦ ديسمبر ـ كانون الأول إلى ٠١ جانفي ـ كانون الثاني ١٩٥٨م

٥. مؤتمر منروفيا «بليبيريا» من ٠٤ إلى ٠٨ آب ـ أغسطس ١٩٥٩م

٦. مؤتمر القاهرة من ٢٥ إلى ٣١ مارس ـ آذار١٩٦١ م.

وقد شكلت قضية «فصل الصحراء» عن الشمال الجزائري محور مناقشات مؤتمر الشعوب الإفريقية، حيث دافع السيد أحمد بومنجل –ممثل الحكومة المؤقتة– بشدة عن قضية «وحدة التراب الجزائري». بهذا الشأن قرر مؤتمر القاهرة مارس– أذار١٩٦١م دعمه الكامل لموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية المتعلق بالصحراء؛ كجزء مكمل للتراب الوطني الجزائري، الذي لا يمكن فصله أو التنازل عن شبر منه مهما كلف ذلك من ثمن.

إجمالا فإن النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية، سجل أثناء هذه المرحلة نجاحا دبلوماسيا لافتا. وإذا كانت فرنسا قد فقدت اعتبارها أمام هيئة الأمم المتحدة بسبب عنادها في رفض تطبيق مبدأ «حق الشعوب في تقرير المصير» على الجزائريين؛ فإنها وفي أفريقيا تحديدا قد اتهمت بالمناورة تجاه مسالة الصحراء والقضية الجزائرية بشكل عام[٢٤] جعلها ذلك تتعرض لحالة من الانكماش الدبلوماسي في العالم؛ ومن ثم زيادة عدد وقاعدة المعارضين لسياستها المطبقة في الجزائر خاصة، وفي باقي المستعمرات عامة. هذا ما سبب لها حرجاً كبيراً ناهيك عن الضغط المعنوي والإعلامي الذي أربك مؤسساتها وهيآتها الدبلوماسية في كامل أنحاء العالم. وسيدفعها ذلك إلى أن تعيد قراءة حساباتها حيال القضية الجزائرية. وستجبرها معركة الميدان وإنجازاتها بالداخل، وما ذكرناه على مستوى الخارج؛ من أن ترضخ مكرهة لمنطق التفاوض، والجلوس صاغرة لبحث تسوية مشرفة للقضية تقيها من شر هزيمة دبلوماسية ـ تضاف إلى الهزيمة العسكرية في الميدان ـ لا تقل في وقعها وتأثيرها عن هزيمة ديان بيان فو سنة ١٩٥٤م ؟

فماذا عن الخيار الجديد وفصوله ؟ كيف قابلته الحكومة المؤقتة الجزائرية ؟ وماذا أعدت للمعركة الجديدة من وسائل؟... ذلك هو محور حديثنا في المبحث الأخير من هذه الدراسة.

المبحث الثالث: معركة المفاوضات... والاعتراف بالاستقلال «١٩٦٠-١٩٦٢»م

خرج الجزائريون عن طواعية في مظاهرات ١١ ديسمبر- كانون الاول١٩٦٠م التي اتسع نطاقها في الجزائر، وشملت مختلف المدن الجزائرية، وبخاصة مدن: الجزائر العاصمة، ووهران، وقسنطينة، وعنابه... وغيرها؛ رافضين الهيمنة الاستعمارية؛ وقد ساهمت بقوة في استعطاف ضمير الشعوب، كما دفعت حكومات عديدة في العالم وفي فرنسا نفسها إلى دعم التيار المطالب بتحقيق السلم عن طريق التفاوض السريع ومساندته لتقرير مصير الشعب الجزائري. وهو المطلب الذي طالما نادت به المؤسسات القيادية للثورة، وفي مقدمتها الحكومة المؤقتة، وتمسك به الشعب الجزائري طيلة مراحل كفاحه الوطني. وقد مرت عملية التفاوض بمسارات معقدة يمكن إيجازها في أربع مراحل كبرى هي: الاتصالات السرية وجس النبض، المفاوضات الرسمية، ومفاوضات مولان، وأخيرا مفاوضات أيفيان[٢٥] وهذا ملخص عن كل مرحلة:

١. الاتصالات السرية:

بدأت الحكومات الفرنسة المتعاقبة – بعد مرور قرابة السنة ونصف على اندلا ع الثورة المسلحة– تسعى خفية لأجل الاتصال بجبهة التحرير الوطني قبل تأسيس الحكومة المؤقتة، و قد تم لها ذلك فعلا؛ حيث جرى أول اتصال في القاهرة في ١٢ أبريل – نيسان ١٩٥٦م، جمع بين رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير السيد «محمد خيضر» مع مبعوث الحكومة الفرنسية «جوزيف بيغارا». مثل هذا اللقاء «جس النبض» بين الطرفين.[٢٦] في حين جاء الاتصال الثاني في ٢٥ جويلية– يوليو ١٩٥٦م ببلغراد بين «محمد يزيد» والدكتور «احمد فرانسيس» عن جبهة التحرير، و»بيير كومين (Commune Pierre) نائب الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي، و «بيير هيربوت» «Pierre Herbât» عن الجانب الفرنسي. ثم حدث اتصال جديد في روما في ٠٢ سبتمبر- أيلول ١٩٥٦ م، تبعه لقاء بين «خيضر» و»كومين» بالقاهرة، وآخر في بريوني بيوغسلافيا فيما بعد تباعا... وهذا إضافة إلى مؤتمر بلدان المغرب العربي الذي انعقد بتونس، وألغي بسبب اختطاف طائرة الزعماء الخمسة يوم ٢٢ أكتوبر تشرين الأول ١٩٥٦م؛ من قبل الطيران الحربي الفرنسي.[٢٧]

غير أن المفاوضات لم تتقدم لتصبح حقيقية إلا بعد خطاب الجنرال ديغول في ١٤ جوان– يونيو١٩٦٠م حول تقرير المصير؛ حيث عرفت المفاوضات بين الطرفين منذ تلك اللحظة منعطفات والتواءات عديدة وكثيرة؛ خاصة من طرف المفاوض الفرنسي الذي لم يظهر جدية ومسؤولية بهذا الخصوص.

٢ـ مفاوضات مولان:

ألقى الجنرال ديغول خطابا في يوم ١٤ جوان– يونيو ١٩٦٠م دعا فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس للتفاوض، جاء فيه: «أنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاضة أعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرفا للمعارك التي لا تزال جارية، ونفصل في مصير الأسلحة ونضمن أمال المحاربين، ثم بعد ذلك يسهل كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري كلمته في هدوء، ولن يكون هناك قرار إلا قراره.» [٢٨] تلاه رد وإجابة الحكومة المؤقتة في العشرين من نفس الشهر بقبولها العرض؛ وإرسال مبعوثين لذات المهمة، وقد حددت مدينة «مولان» الفرنسية مكاناً للقاء. مثَّل الحكومة المؤقتة في هذه المفاوضات السيد «احمد بومنجل» و «محمد الصديق بن يحي» في حين مثل الحكومة الفرنسية «روجي موريس «Roger Maurice – الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر– والجنرال «هوميردي كاسين Humer de Kachine»؛ واستمرت المحادثات من٢٥–٢٩ جوان ـ يونيو ١٩٦٠م [٢٩].

وقد اكتشف المتفاوضوت أنهم أمام شروط وقيود حددها سلفا الجانب الفرنسي بمفرده، مؤكدا أنه لا يقبل بشأنها نقاشا أو تفاوضا !؟ مما اضطر الوفد الجزائري المفاوض إلى إيقاف المحادثات والعودة إلى تونس. على أثر ذلك أصدرت الحكومة الفرنسية بلاغا أشارت فيه إلى أنها أحاطت مبعوثيها بالشروط الفرنسية التي يمكن أن تجري وتنظم فيها المحادثات، بغية الوصول إلى نهاية القتال طبقا لاقتراحات الجنرال ديغول.[٣٠] ليتم بعده لقاء أخر بمدينة «لوسران» السويسرية، كلف الرئيس الفرنسي أحد أصدقائه –الذي يتمتع بذكاء و قدرة وكفاءة عالية للتفاوض– هو «جورج بومبيدو»، فيما كان كل من «احمد بومنجل»، و«الطيب بولحروف» ممثلين عن الحكومة المؤقتة في هذه الجولة.[٣١] ظهرت نقاط اختلاف صريحة في أطروحات الطرفين؛ متمثلة بالخصوص في الآتية:

١. سعى الوفد الفرنسي لإعطاء الجزائر حكماً ذاتياً وتمسكه بذلك.

٢. مطالبة الوفد الجزائري بالسيادة الكاملة.

٣. رغبة فرنسا بعزل الصحراء وفصلها عن الشمال باعتبارها «ملكاً مشاعاً !! – حسب ما تدعيه.

٤. رفض الوفد الجزائري كل تخلٍ عن أي جزء من الأرض الجزائرية.

٥. تمسك الطرف الفرنسي بمائدة مستديرة تضم كلاً من: جبهة التحرير الوطني، حركة

مصالي الحاج، الحزب الشيوعي، بني ميزاب، القبائل، والأوروبيون... وغيرهم.

٦. التزام المفاوض الجزائري بصيغة، بل مبدأ وجود مفاوض واحد وشعب واحد هو الشعب الجزائري، مع الاعتراف بجود أقلية أوروبية مخيرة.

٧. مطالبة الوفد الفرنسي بهدنة.

٨. إصرار المفاوض الجزائري على وقف القتال وتقرير المصير.[٣٢]

يتضح للمتتبع من خلال هذا التناقض في الأطروحات بين الطرفين، أن كل طرف قد اجتهد في أن يتعرف على نوايا الطرف الأخر، مما انعكس سلبا على تقدم مسار التفاوض؛ لتنتهي إلى واقع التعثر الذي أفضى –بعد مداولة بين الطرفين المتفاوضين– إلى طريق مسدود. ومع تسارع الأحداث التي لم تكن في صالح فرنسا خاصة، أرغم الجنرال ديغول على التخلي عن فكرة التفاوض مع الحركة الوطنية المصالية، ليدعو إلى فتح مفاوضات رسمية بغير شروط مسبقة، كما قبل التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري؛ لتبدأ بذلك مرحلة المفاوضات الجدية في أيفيان في جولتها الأولى من ٢٠ مايو– أيار إلى ١٣ جوان –يونيو ١٩٦١م. تركز التفاوض في اليوم الأول: من قبل الجانب الجزائري حول شروط وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين الجزائريين بما فيهم الوزراء الخمسة المحتجزين في فرنسا. حيث وافق الجانب الفرنسي على إعطاء ضمانات للانفراج مفادها: إطلاق سراح ستة آلاف معتقل في ظرف شهر، وتحسين وضعية الوزراء الخمسة بنقلهم إلى «قصر تور»، مع وقف إطلاق النار لمدة شهر ابتداء من ٢ مايو– أيار ١٩٦١م... الخ.[٣٣]

في ٢٧ مايو– أيار ١٩٦١م دار النقاش حول نقاط كانت تدل على جدية كبيرة في التفاوض، وأصبح المطلب الاستقلالي يفرض نفسه بقوة. وإذا كان الوفد الجزائري قد تمسك «بوحدة التراب الجزائري» في ظل السيادة التامة، فقد كان الجانب الفرنسي يضرب بقوة «بورقة الصحراء» على طاولة المفاوضات بعد محاولة الطرف الفرنسي حصر الاستقلال في القسم الشمالي من الوطن فقط !؟ أما الصحراء – حسب المفاوض الفرنسي– فستكون لها جلسات تفاوضية أخرى بعد الاستقلال !! وبقيت قضية الصحراء محل نقاش واختلاف في الاجتماعات الموالية، إضافة إلى مشكلة الأقليات الأوروبية، وكيفية إجراء تنفيذ الهدنة... هذه النقاط الثلاث كانت دافعا أساسيا لتعليق المفاوضات إلى إشعار آخر، مثلما بقيت أزمة الصحراء حجر عثرة أمام التوصل إلى اتفاق بين الطرفين. [٣٤]

٣ـ لقاء «لوفران»

اعتبرت فرنسا الصحراء الجزائرية بحراً داخلياً لكل الدول المجاورة الحق فيه؟!! الأمر الذي فجر أزمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية؛ فما كان من الحكومة المؤقتة إلا التحرك دبلوماسيا لإقناع الدول الإفريقية وكذا الدول الصديقة بحجم المؤامرة الفرنسية المدبرة وخطورتها؛ وبأن فرنسا تسعى لتحقيق نفوذها في الصحراء بعد الفشل في تجزئتها عن القسم الشمالي من الجزائر.[٣٥] أمام تشدد مواقف الحكومة المؤقتة بخصوص التنازلات التي طالبت بها فرنسا، سعت هذه الأخيرة إلى اعتماد أسلوب المناورة من جديد، والبحث عن طرف آخر ليقدم لها التنازلات التي تطمح إليها ! في هذا الإطار عقد المندوب السامي الفرنسي العام بالجزائر ندوة صحفية يوم ١٦ جوان– يونيو ١٩٦١م أشار فيها إلى إمكانية إقامة مجلس تنفيذي؛ في محاولة يائسة من فرنسا لاستخدام شخصيات جزائرية أمثال «حمزة بوبكر»– أحد أبناء عائلة أولاد سيدي الشيخ... وغيره– في خطة مكشوفة لإشعار الرأي العام العالمي بأن هناك قوة ثالثة يمكن بل يجب التفاوض معها كممثل للشعب الجزائري !؟.. لكن المثير للانتباه أن برلمانيين فرنسيين عبروا عن ضرورة التفاوض مع وفد الحكومة المؤقتة؛ باعتبارها الوحيدة القادرة على وضع حد للمأساة الدائرة في الجزائر. بذلك أحبطت وأفشلت المناورة الفرنسية مرة أخرى، لتجبر مرة أخرى على العودة إلى طاولة المفاوضات مع ممثلي الجبهة ووفد الحكومة المؤقتة دون سواهم.

استؤنفت المفاوضات في «لوفران» بإيفيان –للمرة الثانية– وفي ١٧جويلية– يوليو١٩٦١م، لكن تشبث الوفد الفرنسي بفصل الصحراء عاد ليخيم على أجواء المفاوضات بالفشل من جديد؛ خاصة بعد أن هددت فرنسا بتقسيم الجزائر، وهو ما دفع الوفد الجزائري إلى طلب توقيف المفاوضات رسميا، في حين بدا الوفد الفرنسي متمسكا باستئنافها.[٣٦] وفي ٢٨–٢٩ أكتوبر– تشرين الاول١٩٦١ م التقى الطرفان سريا(* * *) في مدينة «بال» السويسرية؛ حيث ركز الوفد الجزائري في نقاشه على قضية الصحراء، والتمسك بالوحدة الترابية للجزائر... هذا الذي أجبر وفد الحكومة الفرنسية على التراجع عن مطالبه المتشددة والرضوخ لمطالب الممثلين الجزائريين. وقد جاء في رده: أنه فيما يتعلق بالسيادة الوطنية لن يكون هناك غموض، إذا تمت على أساس سياسة عامة للتعاون. لكن الوفد لم يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء، كما أثار الوفد الفرنسي فكرة معاملة الدولة الجزائرية المقبلة للجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا. [٣٧]

كان رد الوفد الجزائري على المقترحات الفرنسية في٠٩ نوفمبر– تشرين الثاني ١٩٦١م كما يأتي:

بالنسبة للأقلية الأوروبية فقد رفضت الحكومة المؤقتة ازدواجية الجنسية، وأعطت لهم حق الاختيار بين إحدى الجنسيتين: الفرنسية أو الجزائرية، كما سمحت لهم بالمشاركة في المجالس المنتخبة. أما بالنسبة للجانب العسكري فقد قبلت الحكومة المؤقتة تأجير المرسى الكبير وفقا لشروط معينة لمدة قابلة للتجديد، وإنهاء التجارب النووية في الصحراء، مع عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة وإجلاء الجيش الفرنسي وفق تريب زمني يحدد فيما بعد. وفيما يخص المرحلة الانتقالية فقد حددت مدتها بستة أشهر على الأكثر، يرأس هيئتها التنفيذية مسلم جزائري لا فرنسي.[٣٨]، وفي هذا اللقاء أعلن عن إضراب الوزراء المعتقلين الخمسة عن الطعام، فاتخذ الوفد الجزائري ذلك الإضراب كورقة ضغط و ذريعة لإيقاف المفاوضات أمام الإلحاح الفرنسي على استئنافها.

في لقاء أخر جرى في «بلروس» من ١١ إلى ١٩ فبراير– شباط ١٩٦٢م قبل الفرنسيون في النهاية جميع أطروحات الحكومة المؤقتة بما فيها وقف إطلاق النار؛ الذي تشبث الطرف الجزائري بعدم جدواه إلا بعد الاتفاق النهائي على جميع النقاط، وإبرام الاتفاقيات السياسية والعسكرية... [٣٩]

وبعد الانتهاء وقبول الطرفين لكل ما اتفق عليه، استدعي المجلس الوطني للثورة لترجع إليه صلاحية المصادقة على الاتفاق المتوصل إليه؛ باعتباره يمثل الهيئة القيادية العليا للثورة صاحبه القرار في حسم القضايا المصيرية. كما عرضت نتائج مسودة الاتفاق عليه في الاجتماع المنعقد من ٢٢ الى٢٧ فبراير– شباط ١٩٦٢ م، و تمت المصادقة عليها؛ وبخاصة وأن الدستور الفرنسي كان يعتبر أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا !!

عاود الطرفان اللقاء في أيفيان (* * * *) لمناقشة إجراءات تنفيذ الاتفاق المتضمن: تنظيم فترة الانتقالية والاستفتاء، الأمن، المساجين، وتبادل الأسرى...الخ. وفي يوم ١٨ مارس– آذار تم التوصل إلى توقيع وثيقة وقف القتال، ليحدد تاريخ سريانها بيوم ١٩ مارس–آذار ١٩٦٢م.[٤٠] وقد وجه الجنرال ديغول خطابا للأمة الفرنسية في يوم ١٦ أبريل– نيسان ١٩٦٢م، طلب فيه من الشعب الفرنسي التصويت بنعم لاستقلال الجزائر! وفي الفاتح جويلية تم ذلك فعلا؛ حيث نظم الاستفتاء في الجزائر، وقد صوت الجزائريون بنسبة ٩٧,٥٪ بنعم لصالح الاستقلال والتعاون. وبتاريخ ٠٣ جويلية– يوليو١٩٦٢ م اعترف ديغول رسميا باستقلال الجزائر.[٤١] وتم تحديد يوم ٠٥ جويلية– يوليو١٩٦٢م عيدا للاستقلال الوطني؛ لتسقط بذلك أخر معاقل الاستعمار الفرنسي بشمال إفريقيا، وليوقف النزيف الدموي بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

بذلك ينهي الجنرال ديغول فصلا سوداويا مخزيا من سياسته في الجزائر و إفريقيا كلها؛ استعدادا لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ورغبة في ضمان زعامة فرنسا لأوربا والعالم الجديد بعد الخسارة الكبيرة التي ألحقتها به ثورة المليون ونصف المليون شهيد. هكذا تبخر مشروع حلم «الفردوس الفرنسي» في الجزائر؛ الذي طالما راوده وسابقيه من غلاة وزبانية الاستعمار من عهد: الملك المغامر شارل العاشر مرورا بالسفاح بيجو، فالكاردينال لافيجري، المنظر الاستعماري جول فيري، كليمنصو، المجدد بلوم– فيوليت، السياسي المحنك منديس فرنس، والمراوغ جاك سوستيل... وغيرهم. وانتهاء بالأحلام الزائفة للجمهورية الخامسة؛ التي أرسي قواعدها الجنرال ديغول نفسه، ونسفها أبطال الثورة الجزائرية إلى غير رجعة... فهل من معتبر ؟ !!

ويتضح مما سبق ذكره أن خطة الحكومة المؤقتة في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، كانت قد تأسست على إستراتيجية داخلية وخارجية متكاملة ومحكمة؛ فبعد العمل على إيصال كلمة جبهة التحرير الوطني إلى كامل ربوع التراب الجزائري، وإقناع الجزائريين بضرورة وحدة الموقف والمصير... اجتهدت في إخراج القضية الجزائرية العادلة وتفعيل حضورها في كل المحافل الدولية. و تم لها ذلك من خلال المشاركة في جل المؤتمرات الدولية بدءا من مؤتمر باندونغ١٩٥٥م، مرورا بأكرا، وطنجة، والقاهرة... وغيرها. فشكلت هذه الأخيرة في مجملها منابر مباشرة لعرض قضية الكفاح الوطني في سبيل الحرية والاستقلال، وكانت المحصلة الايجابية ازدياد حجم الاعتراف الدولي بقضيتنا العادلة. لقد بدت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والسلطات الاستعمارية الفرنسية؛ نتيجة حتمية ومحصلة طبيعية لإنجازات الثورة على أرض المعركة بالداخل، ومكسب التدويل للقضية الجزائرية بالخارج.

خاتمة:

بعد عمل شاق ودءوب قامت به كل فعاليات الشعب الجزائري وقيادته الثورية، تمكنت الجزائر من النتزاع الاعتراف الفرنسي بحق تقرير المصير، وإنجاز الاستقلال الوطني في ٠٥ جويلية– يوليو١٩٦٢ م. ولم يكن ذلك عطاء فرنسيا، ولا هبة ديغولية – كما يدعي بعض المشككين والمغرضين هنا وهناك– بل جاء ثمرة لتضحيات جسام قدمها الشعب الجزائري المجاهد قل نظيرها في التاريخ المعاصر بلا شك. كما كان ذلك تتويجا لنجاحات حققتها دبلوماسية الثورة الجزائرية بقيادة الحكومة المؤقتة؛ التي تمكنت من أن تهزم الدبلوماسية العريقة لفرنسا الاستعمارية، وأرغمتها –أمام ضغط الرأي العام الدولي:

الشعبي، والإعلامي، والرسمي– على أن تقر بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتذهب صاغرة إلى طاولة المفاوضات !! لتبدأ جولة جديدة من فصول الصراع حول شروط التفاوض وطبيعة الاستقلال! ؟ بذلك أكد كل من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني؛ استحقاقهما ثقة الجزائريين، بقدرتهما الواقعية والسياسية على قيادة مشروع التحرير الوطني في معركة فاصلة مكلفة كثيرا، وأمام عدو شرس متمرس يحظى بكثير من مقومات القوة والنجاح والغطرسة.

غير أن السؤال الوجيه الذي يتبادر إلى الأذهان اليوم –بعد حصول الجزائر على الاستقلال– هو: هل سيتمكن بحق الجزائريون من التحرر من بقايا الإرث الاستعماري الثقافي، اللغوي، والسلوكي... المتجذر في حياتهم على مدى قرن وربع القرن ؟ وهل يكفي مجرد خروج عساكر المحتل ورفع الراية الوطنية وإعلان الاستقلال؛ لنكون أسياد أنفسنا ؟ !.. أسئلة جديرة بالبحث لها عن أجوبة مقنعة من وحي واقع وصيرورة المشروع الثوري الوطني وآفاقه من جانب، ومن حال الدولة وتطلعات الشعب الجزائري من جانب آخر.

لكن في المقابل إذا كان درس الثورة الجزائرية الذي قدمته بالأمس للشعوب المقاومة في سبيل حريتها واستقلالها؛ فعالا أتى أكله بتحرير معظم شعوب القارة الإفريقية مباشرة مع انتصار واستقلال الجزائر عام ١٩٦٢م، وأصبح كفاح الشعب الجزائري وملحمة الانتصار التي أنجزها مثالا ورمز للاقتداء من قبل الأحرار في كل مكان؛ فهل يا ترى سيجد فيه أحرار العرب والعالم اليوم في: فلسطين، والعراق ومناطق أخرى من العالم... ما يستلهمون منه من دروس في كفاحهم المشروع في سبيل حريتهم واستقلال أوطانهم ؟

الهوامش:

١. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج ٢، دار الهدى الجزائر ٢٠٠٤، ص ٤٨٠

(*) أعضاء اللجنة هم السادة: بن يوسف بن خده، كريم بلقا سم، العربي بن مهيدي، عبان رمضان، وسعد دحلب.

٢. سعيد بوالشعير، النظام السياسي، ط١ دار الهدى الجزائر السنة ؟ ص ٢٠

(* *) انظر الفصل ١١ من المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة. إلى جانب ذلك فان الجزائر تمتعت –دائما– في القانون الفرنسي بمركز مميز.

٣. محمد بجاوي، ترجمة على الخشب، الثورة الجزائرية والقانون، ط ؟ دار اليقظة العربية، القاهرة ١٩٦١، ص ١١٨

٤. الأمين شريط، التجربة الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(١٩١٩–١٩٦٢)، ط١، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٩٨ ص١٠٢

٥. صالح بلحاج، المرجع السابق ص ٢٧– ٢٨

٦. محمد بجاوي، المرجع السابق ص١١٩

٧. الذاكرة، مجلة تاريخية تصدر عن المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، العدد الثالث ١٩٩٥، ص٢٢٤

وانظر كذلك:

Abbes(F): Autopsie d'une guerre, Editions Garnier frères, 19 Rue des plantes, Paris 1980. P 31

8. http://www.islamon line.net/Arabic/history/1422/12/article27.shtmt.

٩. الأمين شريط، المرجع السابق ص ١٠٣

١٠. صالح بلحاج، المرجع السابق ص ٣١. وكذلك: وليام.ب.كواندت، الثورة والقيادة السياسية الجزائرية (١٩٥٤–١٩٦٨)، ترجمة ونشر مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، ط١، دمشق١٩٨١، ص١٧٢

١١. بن يوسف بن خده، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبالي، اتفاقيات أيفيان، ط١، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر؟ ص ١٠

١٢. المرجع نفسه، ص١٢٩، وانظر كذلك: د.محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج٢، ط١، دار هومة، الجزائر٢٠٠٠ ، ص١٤١

١٣. بجاوي، المرجع نفسه، ص١٣٣.

(* * *) انظر تفصيلا أكثر عن سياسة ديغول في: رمضان بورغدة، الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة نوقشت بقسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة سنة٢٠٠٧، صص ٢٤٠ ـ ٢٩٢

١٤. بن يوسف بن خده، المرجع السابق،ص١٤، ص١٥.

١٥. شارل ديغول، ترجمة الدكتور سموحي فوق العادة، مذكرات الأمل، التجديد ١٩٥٨ـ١٩٦٢ م، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧١، ص٩٥

١٦. محمد بجاوي، المرجع السابق،ص ١٥٣

١٧. نفس المرجع، ص ١٦٧

١٨. محمد قنطاري، الثورة الجزائرية و قواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان الثورة مقال: الذاكرة، مجلة يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، السنة الثالثة، العدد الثالث،١٩٩٥، صص ١٢٣–١٧٠

١٩. محمد بجاوي، المرجع السابق، ص ١٥٤

٢٠. المرجع نفسه ص ٩٠

٢١. بسام العسلي، أيام جزائرية خالدة، دار النفائس،بيروت، ط٢، ١٩٨٦، ص ٩

22. http://www.islamonline.net/Arabic/history/1422/12/article27.shtml (22)

٢٣. محمد البجاوي، المرجع السابق، ص١٨٧

٢٤. المرجع نفسه،ص ١٩١

٢٥. فوزية بوسباك، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية) مقال(، الذاكرة، مجلة تاريخية يصدرها المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، السنة الثانية، العدد الثالث،١٩٩٥، ص ١٦٦

26. El moudjahid, n : 15,01Janvier 1958, P256.(26)

٢٧. الزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية، ط١، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر١٩٨٨ ص ٢٦١

٢٨. عثمان الطاهر علية، المرجع السابق، ص١٨٩.

٢٩. بن يوسف بن خده، اتفاقيات أيفيان، المرجع السابق، ص ١٥

٣٠. الزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق،ص ٢٦١

٣١. عثمان الطاهر علية، المرجع السابق، ص١٨٩

٣٢. بن يوسف بن خده، اتفاقيات أيفيان، المرجع السابق، ص ١٥

٣٣. الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص ١٠٠

٣٤. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ٣٢٧

٣٥. المرجع نفسه، ص ١٩٦–١٩٧

٣٦. بن يوسف بن خده، المصدر السابق، ص ٢٣

٣٧. *http://www.M-moudjahidine.dz.histoir/evenementeii.htm*

٣٨. *http://www*.**M-moudjahidine**.*dz*.**histoi***r/evenementeii.htm*

٣٩. يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص ص٣٣٨–٣٤٠

٤٠. المرجع نفسه، ص ٣٤١

(*****) كان الوفد الجزائري مكونا من السادة: محمد يزيد، رضا مالك. يقابله عن الجانب الفرنسي: برونو دولوس، وكلود شابيز

٤١. *Ridha Malek, l'Algérie à Evian, histoire de négociations secret* ١٩٥٦- *p180,1962*

المصادر والمراجع:

أولا ـ المراجع العربية:

١. الأمين شريط، التجربة الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(١٩١٩-١٩٦٢)، ط١، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٩٨ ص١٠٢.

٢. بسام العسلي، أيام جزائرية خالدة، دار النفائس ،بيروت، ط٢، ١٩٨٦، ص ٩.

٣. بن يوسف بن خده، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبالي، اتفاقيات أيفيان، ط١، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر؟ ص ١٠.

بجاوي، المرجع نفسه، ص١٣٣.

٤. رمضان بورغدة، الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة نوقشت بقسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة سنة٢٠٠٧ ، صص ٢٤٠ ـ ٢٩٢.

٥. الزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية، ط١، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر١٩٨٨ ص ٢٦١ .

٦. سعيد بوالشعير، النظام السياسي، ط١ دار الهدى الجزائر السنة ؟ ص ٢٠

٧. شارل ديغول، ترجمة الدكتور سموحي فوق العادة، مذكرات الأمل، التجديد ١٩٥٨ـ١٩٦٢ م، ط١، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٩٥.

٨. محمد بجاوي، ترجمة على الخشب، الثورة الجزائرية والقانون، ط ؟ دار اليقظة العربية، القاهرة ١٩٦١ ، ص ١١٨ .

٩. د.محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج٢، ط١، دار هومة، الجزائر٢٠٠٠، ص١٤١.

١٠. وليام.ب.كواندت، الثورة والقيادة السياسية الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٨) ، ترجمة ونشر مركز الدراسات والأبحاث العسكرية ، ط١ ، دمشق١٩٨١ ، ص١٧٢.

١١. يحيى بوعزين، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج ٢، دار الهدى الجزائر ٢٠٠٤ ، ص ٤٨٠.